

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

أحقية جماعة وادي أمليل في استرجاع مساهمتها المالية بعد تملص المجلس الإقليمي والشركة الإقليمية للتنمية بتازة من تنفيذ مضامين اتفاقية الشراكة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أن جماعة وادي أمليل، سبق لها أن تعاقدت مع المجلس الإقليمي لتازة، في إطار اتفاقية شراكة لبناء الطرق الحضرية، بكلفة مالية تقريبة قدرت بحوالي 10 مليون درهم.

وحيث أن هاته الاتفاقية شرع في تنفيذها قبيل الانتخابات، حيث أنجز جزء بسيط منها، عن طريق الشركة الإقليمية للتنمية، قدرت قيمته بحوالي 5 مليون درهم، في حين الباقي تم تحويله لحساب الشركة الإقليمية دون استكمال الأشغال، إذ توقفت مع الانتخابات، ولم تنطلق من جديد بعدها.

وحيث أن الشركة سالفة الذكر، تعرف تعثرا ماليا وتديريا، حيث رصد المجلس الجهوي للحسابات والمفتشية العامة للإدارة الترابية عدة اختلالات في هذا المجال. وحيث أن الخطير في الأمر، هو أن الأشغال المنجزة، تشوبها عدة عيوب ونواقص، نتيجة عدم احترام دفاتر التحملات، وأنه لم يتم إصلاحها لحد يومنا هذا.

وحيث اعتبارا للمشاكل التي تتخبط فيها الشركة الإقليمية للتنمية، وكذا الانتقادات الموجهة لمختلف المتدخلين في هذا المشروع من طرف الساكنة المحلية، بشأن وضعية الأزقة والشوارع بالمدينة، لكون الأشغال لم تكتمل، لجأ المجلس الجماعي الحالي لوادي أمليل إلى الإعلان عن صفقة لبناء وإصلاح عدة شوارع بالمدينة، من بينها بعض الشوارع التي تركها المجلس الإقليمي لتازة في منتصف الطريق دون تعبيد، رغم حفر فارعتها . وحيث من حق جماعة وادي أمليل أن تسترجع مساهمتها. لذلك؛ أسألكم السيد الوزير المحترم، عما يلي:

- ما موقفكم وزارتك في هذه النازلة؟
- وما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتك من أجل إجراء أحقية جماعة وادي أمليل في استرجاع مساهمتها المالية بعد تملص المجلس الإقليمي والشركة الإقليمية للتنمية بتازة من تنفيذ مضامين اتفاقية الشراكة؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

سعيد بعز يز